الفصـــل السابـــع

===

بلاد العفر في العصر العثمانى

===

المحتويـــات :

١ – مصر وشواطئ البحر الأحمر إبان الحكم العثماني ٠

٢ – النفوذ الاستعمارى الأوروبى ونشاط عملائهم فى هذه المنطقة ورد فعل الحكومة المصرية : ١٨٧٠ – ١٨٧١ ٠

٣ – تجدد النشاط الإيطالى فى مصوع وملحقاتها : ١٨٨٠ – ١٨٨٥ ٠

مصر وشواطئ البحر الأحمر إبان الحكم العثمانى :

القرن الإفريقى هو ذلك الجزء الذى يبرز من هذه القارة فى شرقها ويفصل المحيط الهندى عن خليج عدن ، وهو ذو شكل مثلث تقريبا · ولهذه المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة نتيجة لموقعها الجغرافى الذى يجعلها تتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر · ولقد وضحت هذه الأهمية للقدماء المصريين منذ فجر التاريخ ، وقد حاول البرتغاليون اقتحام هذا البحر من الجنوب لتوجيه ضربة عنيفة، إن لم تكن قاضية لسلطنة المماليك فى مصر والتى كانت تسيطر على الشرق الأدنى كله من مصر إلى الشام، وإلى الحجاز واليمن (١) ·

[illegible] إلى شمال إفريقيا بعد اكتشافهم لطريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى ، وبداية انظار الدول الأوروبية تتجه إلى هذه المناطق فى شرق إفريقيا والتى كان للعرب كما ذكرنا فى السابق صلات تجارية ترجع بها هذه المناطق ، وهى تتمثل فى هجرات كبيرة لجماعات عديدة منهم استوطنت بالسكان المحليين ، وكان الحضر والصومال والأورومو بكوشون عناصر مهمه من سكان هذه السواحل الإفريقية ·

وكان لشعوب هذه المنطقة أهمية خاصة بالنسبة لمصر كما وضحت هذه الأهمية عند وصول بريطانيا إلى عدن عام ١٨٣٩م وزادت وضوحا مع مشروع قناة السويس ، والتى أصبحت من يومها شريانا حيويا

---

(١) جلال يحيى « دكتور » : مشكلة القرن الإفريقى وقضية شعب الصومال ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥ ·

يصل الشرق بالغرب، وظلت بلاد العفر معبرا للشعوب بين قارتى آسيا وإفريقيا ٠

وبعد انتشار الإسلام اعتز العفريون باعتناقهم الإسلام الذى ميزهم الله به عن جيرانهم ٠

ومنذ أقدم العصور كانت هناك علاقات وثيقة بين بلاد العفر ومصر حيث كانت بينهم مبادلات تجارية وتأثيرات ثقافية، ولا تزال هذه العلاقات وطيدة بين شعوب هذه المنطقة ومصر منذ العصور القديمة ٠

وكانت سواحل البحر الأحمر قد خضعت للسيادة العثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر، وقد ارتبط انتشار نفوذهم على هذا الساحل بسياستهم الخاصة بمدافعة الخطر البرتغالى عن هذا البحر، ومن ثم استولى العثمانيون على الموانى المهمة الواقعة على شاطئيه الأسيوى والإفريقى ، وجعلوا من البحر الأحمر بحيرة عثمانية أغلقوها فى وجه السفن الأوروبية المسيحية التى كانت ترابط فى منافذ هذا البحر، محاولة اجتياحه٠ هذا إلى جانب أن الدول الأوروبية كانت تحاول الدخول فى علاقات وارتباطات مع حكومة الحبشة المسيحية بهدف خوض غمار حرب عامة ضد العالم الإسلامى واقتصادياته ٠

وكان العثمانيون فى أواسط القرن السادس عشر قد بسطوا سيادتهم على مينائى سواكن ومصوع، وعينوا حاكما تركيا على كل منهما ، ووضعوا هذين الميناءين تحت إشراف باشا جدة « حاكم الحجاز » وأطلقوا عليها «ولاية الحبش» واستعانوا بأحد الزعماء الوطنيين وهو نائب حرقيقو Harkiko

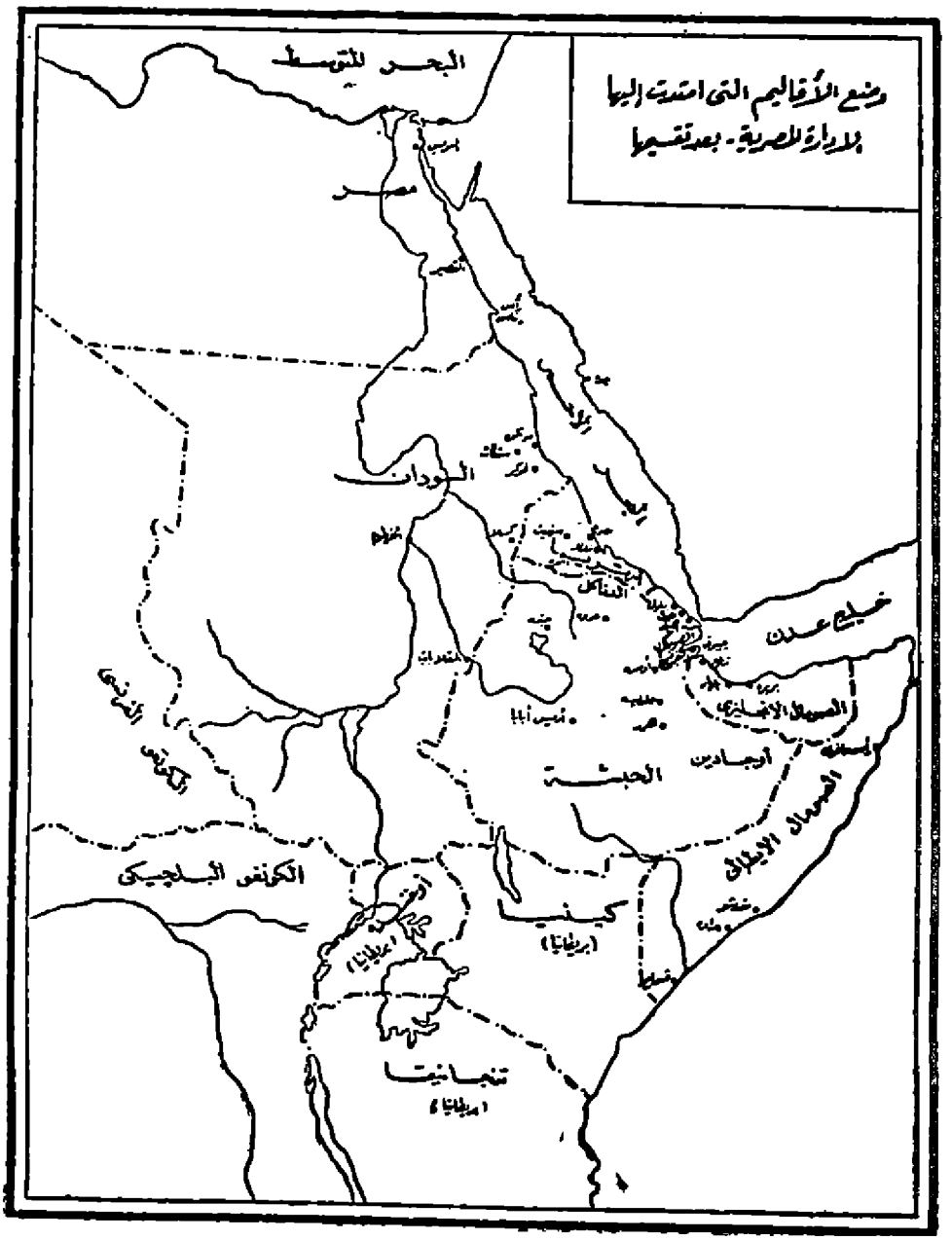
وضع الأقاليم التى امتدت إليها
الإدارة المصرية - بعد تقسيمها
البحر المتوسط
مصر
السودان
خليج عدن
الصومال الإيطالى
الحبشة
الكونغو البلجيكى
كينيا
(بريطانيا)
تنجانيقا
(بريطانيا)

وكان يسمى بنائب البر للمعاونة فى أعمال الحكومة بمصوع ، وبآخر مثله بسواكن، وكلفوهما بجباية الضرائب من القبائل المنتشرة على طول ساحل البحر الأحمر الغربى ٠

وبعد أن تغلب إبراهيم بن محمد على باشا على الوهابيين، عينه السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ – ١٨٣٩) فى يوليو ١٨٢٠ على باشوية جده، وغدا إبراهيم باشا يلقب بوالى ولاية الحبش ومتصرف سنجق جدة (١)٠ وأرسلت مصر إلى مصوع حاكما جديدا هو عابدين بك على رأس قوة من ستمائة جندى٠ وتغير الوضع بالنسبة لنائب البر فتقلص نفوذه وحاولت مصر فى السنوات القليلة التالية أن تبسط نفوذها فى ظل التبعية العثمانية على الحبشة وسواحل البحر الأحمر الغربية ، لكن هنرى صولت القنصل البريطانى لدى مصر حذر حكومة محمد على من أن الدول الأوروبية لن تسكت عن مهاجمة الدولة الإفريقية الوحيدة التى احتفظت بمسيحيتها (٢)٠

ولم يستمر الوضع هكذا، ففى سنة ١٨٤٠ انسحب محمد على من بلاد العرب ومن سواكن ومصوع بعد التسوية المعروفة بين محمد على والدولة العثمانية، وعادت بذلك الإدارة فى سواكن ومصوع إلى وضعها السابق،

---

(١) أومتصرف الجيش ، أو شيخ الحرم المكى وحاكم الحبش، أو متصرف «والى» جدة والملحقات٠

(٢) الوثائق الخاصة البريطانية FO.78/96 Henty Salt to Joseph Planta
نقلا عن د٠ السيد رجب حراز – إريتريا الحديثة – القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٦ ٠

واسترجع نائب البر ما كان له من النفوذ والاستقلال الذاتى ، وانتهز الأحباش الفرصة لانتزاع حقوق السيادة على ساحل البحر الأحمر لأنفسهم· ولما كانت سواكن ومصوع أقرب الموانى إلى مديرية التاكة «كسلا» التى ضمها محمد على فى عام ١٨٤٠ ، فقد اقترح على الباب العالى إلحاق هذين الميناءين بمديرية التاكة، على أن يقوم والى مصر بإدارة جمركى سواكن ومصوع · وإزاء تهديد الأحباش لهذين الميناءين ، وبالتالى تعود حقوق السيادة العثمانية على ساحل البحر الأحمر وعلى الحجاز أيضا· وقد وافق الباب العالى فى ١٢ سبتمبر ١٨٤٦ (١٩ رمضان ١٢٦٢ هـ) على إحالة إدارة الميناءين المذكورين إلى مصر بإيجار سنوى قدره ٥٠٠٠ كيس (٢٥٠٠٠ جنيه) · حقا لم تنتقل السيادة على هذه الجهات إلى مصر إنما أعطيت حق إدارة الجمرك ، لكن إدارة الجمرك فى مثل هذه الموانى كانت هى كل شىء تقريبا ، لأن المتحكم فى الجمرك يجمع فى يديه السلطة المادية والحربية التى تحكم الميناء والمنطقة المحيطة به · وهكذا دخلت هذه المناطق فى حوزة الإدارة المصرية · وكان ذلك كفيلا بوضع حد لتدخل الأجانب فى شئونها بعكس الوضع فى حالة كونها تحت يد نائب البر أو حتى تحت الإدارة العثمانية الصرفة، نظرا لأن الدولة العثمانية كانت قد شغلت بجبهات متعددة فى وسط أوربا ، وفيما يقابل البحر الأسود، أو فيما يقابل موضع تلاقيها مع الدولة الإيرانية فى أزربيجان ، فأهملت شئون السواحل العربية، وأتاحت الفرصة للدول الأوروبية الطامعة فى مد نفوذها على الجهات الساحلية ذات الموقع الممتاز · فضلا عن أنها كانت تتعرض لهجمات الأحباش الذين كانوا كثيرا ما يهاجمون مصوع «وملحقاتها» ويحاولون قطع المياه عن حاميتها ·

ونشط الطامعون فى هذه المناطق ، ولم تلبث بريطانيا والدول الأوروبية أن وضعت أقدامها على هذا الساحل، وعندما أغفلت أمر الدولة العثمانية صاحبة الشأن، وشرعت فى إغراء بعض شيوخ المناطق أو صغار أمرائها وسرعان ما تحالفوا مع بعضهم ، وحصلت منهم على صك بالتنازل عن بعض الأماكن التى فى حوزتهم وحذت فرنسا حذو بريطانيا، واستخدمت الدولتان فى ذلك التنافس الذى حل بين الحكام المحليين (١) ٠

وعندما تيقنت الدولة العثمانية من أن النشاط الفرنسى – البريطانى سوف يطيح بسيادتها فى تلك المناطق أرسلت بتعليمات إلى قائمقام مصوع (بورتو) Purto أفندى بشأن العمل من أجل تدعيم السيادة العثمانية فى تلك المناطق، وراح القائمقام المذكور يغرى الأهالى بالتوقيع على عرائض يعلنون فيها تبعيتهم للباب العالى، كما حثهم على رفع الراية العثمانية على الموانى ونجح فى ذلك دون مشقة فى ديسمبر من عام ١٨٦١ وأخذ الأهالى يعترفون بسيادة السلطان العثمانى ٠

ولقد كان هذا النشاط الذى أبرزه العثمانيون فى مطلع الستينيات من القرن التاسع عشر فى ساحل البحر الأحمر الغربى مبعث إثارة النجاشى تيدروس الذى أعرب عن سخطه وأعلن أن هدفه هو شن الحرب ضد العثمانيين لأن دينه وبلاده معرضان للخطر، ولذلك فإنه سيحارب حتى الموت دفاعا عنهما ، ولم تفلح المحاولات التى بذلها قائمقام مصوع للتفاهم مع تيدروس، وعلى

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ، الوضع التاريخى للمسألة، القاهرة ، ١٩٤٦، ص ٢٨ – ٢٩ ٠

ذلك كانت العلاقات بين الأحباش الأقباط وبين العثمانيين المسلمين أكثر توترا من ذى قبل، وغدا إقليم مصوع والسمهر موضع تنازع مع المصريين حتى تولت الحكومة المصرية الإدارة فى ميناءى سواكن ومصوع لتبدأ من جديد مرحلة مهمة فى تاريخ تلك المنطقة الذى امتد نحو عشرين عاما من عام ١٨٦٥ وحتى عام ١٨٩٤ ٠

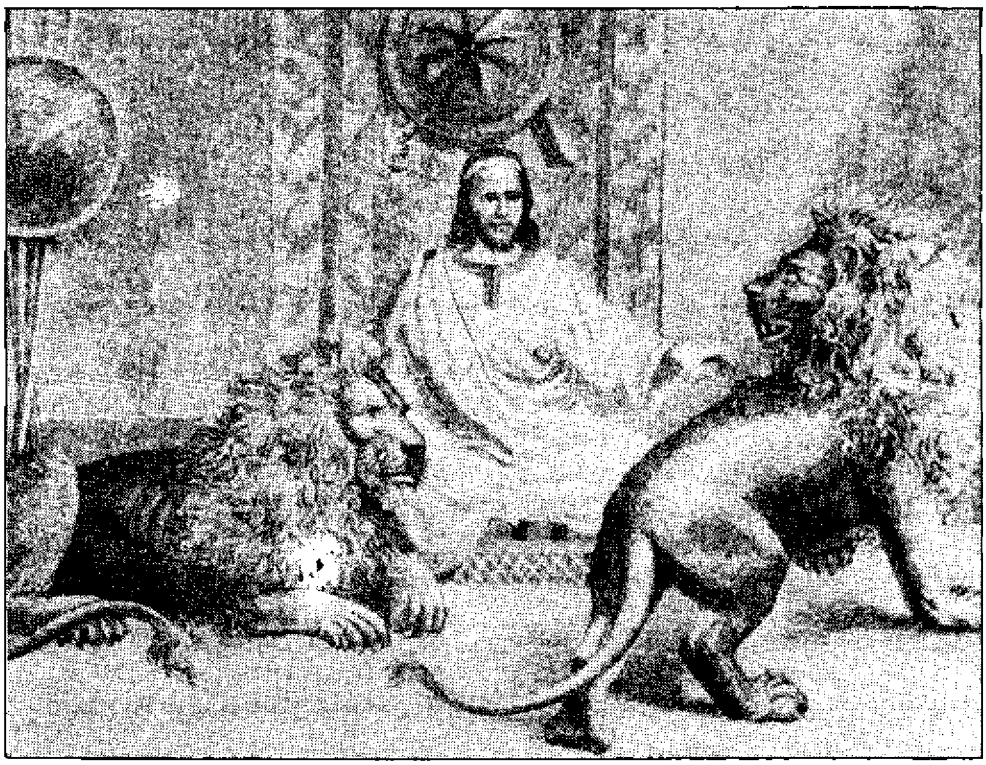

صورة لنجاشى الحبشى تيدروس

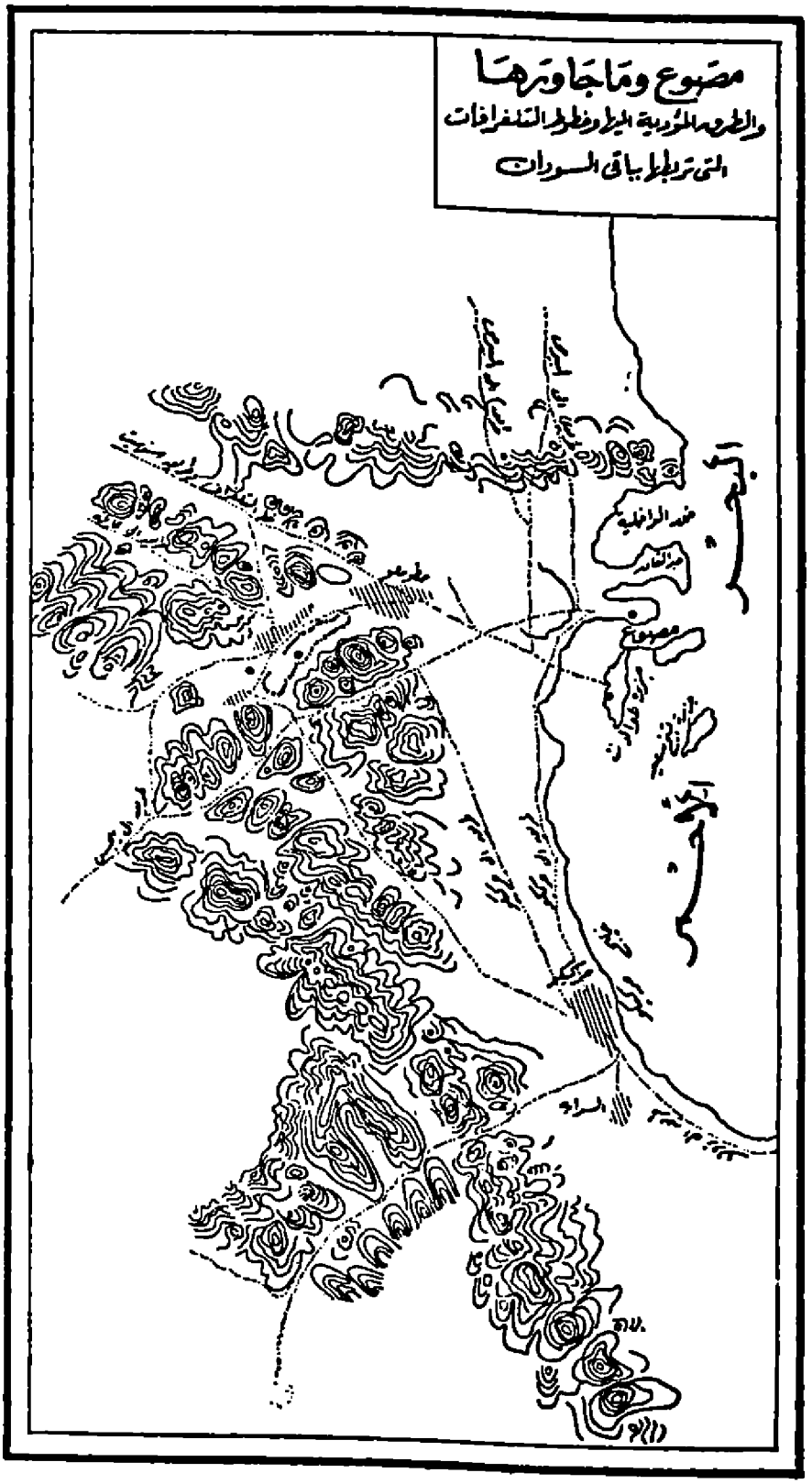
مصوع وما جاورها
والطرق المؤدية اليها وخطوط التلغرافات
التي ترتبط بباقي السودان
البحر الاحمر

ولذا فإن اضطلاع مصر بإدارة هذين الميناءين كان بمثابة الحاجز المنيع ضد الطامعين فى البلاد الإسلامية أوروبيين كانوا أو أحباشا · ولذلك كان الامتداد المصرى على سواحل البحر الأحمر الغربى فيما بين سواكن وحتى باب المندب ، ليس امتدادا استعماريا حتى يجنح البعض إلى الحديث عن الإمبراطورية المصرية أو الوجود المصرى، وهى مسميات لا تتفق مع الواقع الذى عاشه الامتداد المصرى الطبيعى فى تلك المناطق حيث إن هذا الامتداد كان فى أى وقت وبأى مقاييس عبئا اقتصاديا ، ولم يكن أبدا مصدرا من مصادر الدخل للخزينة المصرية، بل كان دائما عنصرا من أهم عناصر استنزاف هذه الخزينة خاصة فى عهد إسماعيل وخلفه توفيق ·

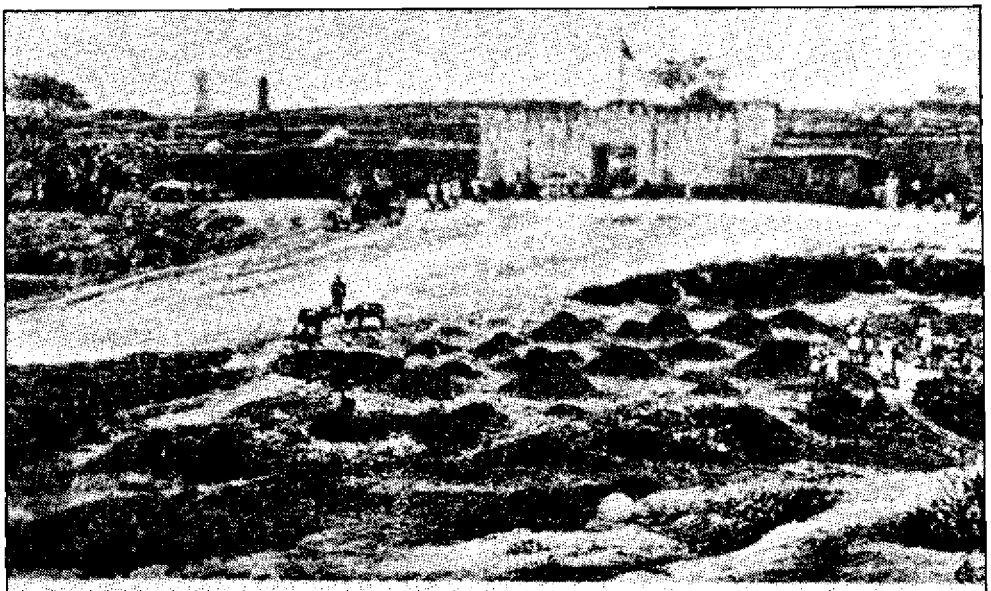

Harar: the Bab al-Futuh, or Gate of Victory
(Paulitschke 250)

هرر باب الفتح فى أيام الحكم المصرى

ومن أهم الأعمال التى قامت بها مصر حل الخلافات القبلية والعرقية لدى أبناء شعب هذه المنطقة ، كما قامت ببعض المشروعات الحضارية فى كل من زيلع ومصوع وتاجوره وهرر وبربرا وغيرها من المناطق التى كانت تتبع السيادة المصرية· وخاضت صراعات عديدة مع الأحباش والأوروبيين الطامعين فى السيطرة على هذه الطرق التجارية المهمة على البحر الأحمر ، كما عمدت إلى تخليص تلك المناطق من أى وجود أجنبى ليكون لها مطلق التصرف فى إدارتها ·

لذا فإننا نجد أنها تدفع مبلغ ٥٨٣٤ جنيها لإحدى الشركات الفرنسية التى كانت تضع يدها على أراضى (عد – رحيتا) بهدف تخليصها · وأخذت مصر تقف أمام تدخل الأجانب بالسواحل الإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن ، بل إنها كانت تلفت نظر الباب العالى نفسه إلى نشاط العملاء الأجانب على السواحل الأسيوية ، وقد أدركت مصر منذ البداية أطماع التوسع الأوروبى فى مناطق الشرق الإفريقى بالنسبة لمصر والسودان والدول العربية والإسلامية المحيطة بهذه المنطقة · وكان اهتمام مصر فى عهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩م) ، وكانت سواكن ، مصوع ، وموانى بربرا ، زيلع، تحت الإدارة العثمانية · ونظرا لهذه الأهمية طلبت مصر من الدولة العثمانية ضم ميناءى سواكن ومصوع إلى إدارتها لتحميهما من الأطماع الأوروبية ·

ونجحت مصر فى ذلك فصدر فرمان فى ذى الحجة ١٢٩١ هـ (مايو

١٨٦٥م) بضم الميناءين لمصر ، وكانت إنجلترا قد استولت على ميناء عدن المهم المطل على البحر الأحمر فى عام ١٨٣٩م ، ومنذ ذلك التاريخ تضاعف نشاط إنجلترا فى الشاطىء الإفريقى المقابل لعدن، فأخذوا يبلغون الشيوخ ببعض القبائل فى بربرا وغيرها من الموانى المهمة فى البحر الأحمر فى منطقة القرن الإفريقى، ولذا أسرعت مصر فى عام ١٢٨٧ هـ بإنشاء ما يسمى (محافظة سواحل البحر الأحمر) وأصدرت الحكومة المصرية أوامر مشددة لمحافظة سواحل البحر الأحمر لمداومة المرور على نقاط مهمة والاتصال بمشايخ القبائل العفرية لتسجيل أسماء هذه القبائل بدفاتر الحكومة لإثبات تبعيتها للحكومة المصرية ٠

وبناء على هذا الأمر أرسل فى عام ١٢٩٠ هـ - ١٨٧٤م أحد رجال البحرية المصرية إلى بربرا لبحث أوضاعها واحتياجاتها، وذلك لإرسال جنود وموظفين لإدارة شئونها بعد ذلك، وقد اهتمت الإدارة المصرية للميناء بنقل المياه للشرب وغيرها من مطالب الحياة الرئيسية ٠

وقد كان العمران والاطمئنان والأمن والرخاء الاقتصادى كلها تسير فى أعتاب الإدارة المصرية فى كل الجهات التى خضعت فى الساحل الإفريقى الشرقى لمنطقة القرن الإفريقى ٠ وعينت مصر عبدالقادر حلمى حاكما على سواحل إفريقيا الشرقية ٠ وكونت أسطولا مصريا فى أوائل نوفمبر ١٨٦٧م بقيادة جمال بك عقد لوائه على (المدرعة الإبراهيمية) ٠ ومنذ ذلك الوقت ، أخذت مصر فى الاتصال بأبناء شعوب تلك المنطقة محاولة التقريب بينهم وبين

إخوانهم فى مصر ، وقد أنشأت مصر الإدارة الإفريقية وضمت فيها زيلع وبربرا · ولقد كانت هذه الموانى خاضعة للحكم العثمانى ·كما أصدر الباب العالى فرمانا بإحالة ميناء زيلع إلى الإدارة المصرى ، وتسلمت الإدارة المصرية الميناء وبدأت عملية تعزيز زيلع والعمل بالأعمال الإنشائية فيها · تلك الأعمال التى سجلها لهم التاريخ والتى خلقت من هذا الميناء موقعا حديثا وجعلته يذخر بالحضارة الحديثة بشكل لم يره من قبل · ومدت مدينة بربرا بمشروع مياه روبار ، ثم شرعت الإدارة المصرية فى إرسال المهمات والأنابيب إلى مصلحة مياه بربرا ، تلك الإدارة الجديدة التى أنشئت للإشراف على هذه العملية وجاء معها الخبراء المصريون لإتمام هذا المشروع · وقد سعد الأهالى بهذه الأعمال الجليلة التى قامت بها مصر فى بربرا فى الصومال وفى منطقة القرن الإفريقى ، عندما علموا أن مصر تقصد من وراء ذلك الإصلاح توحيد أراضى العفر وأوسا والوصول إلى هرر من أجل حمايتهم وإسعادهم وتوحيد صفوفهم · كما عينت مصر رضوان باشا مأمورا على هذه الجهات ثم عهدت إلى متزنجر بك، محافظ شرق السودان وسواحل البحر الأحمر وأسندت إليه مهمة اكتشاف الطرق والمواقع القريبة من زيلع ، والوقوف على أحوالها واقتراح ما يلزم من التسهيلات ، كما عهدت إلى محمد رءوف باشا بمهمة تأمين الأهالى والقبائل العفرية والصومالية وتأليف قلوبهم وتسهيل الطرق منها إلى هرر (١) ·

(١) شوقى عطاالله الجمل « دكتور » : الوثائق التاريخية لسياسة مصر للبحر الأحمر، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٨٦٣ – ١٨٧٩ ·

ومن زيلع خرجت حملة مصرية بقيادة محمد رءوف باشا لفتح سلطنة هرر وقد دخلت الحامية المصرية هرر العاصمة فى ٢٢ رمضان ١٢٩٢هـ (١١ أكتوبر ١٨٧٥م) وقد شكلت الحكومة المصرية حكمدارية عرفت باسم حكمدارية هرر وملحقاتها حتى زيلع وبربرا ، ودخلت فى هذا الإطار جميع السلطنات العفرية الواقعة تحت إدارتها ٠ وكان محمد رءوف باشا قد عين أبوبكر شحيم أمير زيلع السابق فى وظيفة وكيل المحافظ فاستبسل أبوبكر شحيم فى إظهار ولائه للحكومة المصرية حيث كان قد أرسل ابنه إبراهيم مع منزنجر باشا فى مهمة إلى الحبشة ، وكلف ابنه موسى بمساعدته فى أشغال الحكومة فى تاجوره، وعينُ ابنه برهان معاونا مع رءوف باشا فى هرر ، وكلف ابنه محمد بمساعدته فىَ إدارة شئون زيلع نفسها ٠ وكان لهذه المواقف من أبوبكر شحيم تقديرها الحق من مصر حيث كافأته مصر بتقليده منصب محافظ زيلع فى ١١ نوفمبر من نفس السنة وذلك حين أصدرت أمرها لتنظيم هذه الجهات تحت إدارة رءوف باشا الذى أصبح حاكما عاما (حكمدار) لهرر وملحقاتها ٠

كما صدر مرسوم فى ١١ إبريل عام ١٨٧٦م بفصل بربرا وزيلع عن حكومة عموم هرر ووضعها تحت إدارة رضوان باشا مع إبقاء أبوبكر شحيم باشا محافظا لزيلع ثم عادت مصر وأرسلت عبدالقادر حلمى باشا، مأمور ضبط مصر ، إلى كل من زيلع وتاجوره للمساهمة فى أعمال الإنشاء والتعمير اللازمة٠ وصدرت إليه الأوامر التفصيلية عن هذه المهمة فى ٢٣ ديسمبر

١٨٧٥م ، واهتمت مصر فى هذا العهد بكل من الملح والنطرون وأنشأت مصلحتين لإدارة شئونهما · فأوصت نظارة الزراعة والتجارة بالبحث عن الطرق اللازمة لترويج تجارة الملح فى الخارج للحصول على النطرون النظيف بأقل تكلفة ممكنة · وأوصت بزيادة إنتاج الملاحات المستعملة واستغلال الملاحات غير المستعملة واستكشاف ملاحات جديدة ، وحصر جميع الملاحات ومراكز استخراج النطرون، وتعيين الموظفين اللازمين لذلك ·

وكانت هذه التوصيات تهم زيلع ، نظرا لوجود أربع ملاحات بالقرب منها ، أهمها (الملاحة الحلوة) ووجود أكبر ملاحات بالقرن الإفريقى، المسمى ببحيرة العسل بالقرب من تاجورة (١) ·

ولقد ساعدت هذه المشروعات كلهاعلى تقدم الحياة فى زيلع ودخول الحضارة والمدنية الحديثة والإدارة المنظمة إلى هذه الأرجاء · فاستتب الأمن وبنيت المدارس والمساجد وشعر سكان هذه البلاد أنهم أصبحوا مواطنين فى دولة قوية تدافع عنهم وتوحد بينهم ·

وبدخول رءوف باشا إلى هرر قدم إليه من مدينة هرر وفد برئاسة ابن السلطان ومعه القاضى عبدالله بن عبدالرحمن قاضى مدينة هرر والحاج يوسف من أعيان البلدة والسيد/ أحمد نقيب الأشراف ومحمد عبدالقادر

---

(١) جلال يحيى « دكتور » : مرجع سابق ، عام ١٨٨١ ، ص ١٠٣ ·

ترجمان ديوان الأمير جاءوا يحملون تحيات الشعب والسلطان، ومعهم خطاب يعلنون فيه طاعتهم وولاءهم وترحيبهم بقدوم إخوانهم المصريين بهذه المنطقة· وهكذا نرى أن سلطات هرر المحلية رحبت بالاتحاد مع مصر وأعطت ولاء الطاعة والتبعية ورفع العلم المصرى فى كافة أرجاء هرر · وكانت مدينة هرر تبلغ مساحتها فى تلك الفترة ٤٨٠ ألف م٢ وكان يحيط بها سور من جميع الجهات يتراوح ارتفاعه بين ٣ – ٤ أمتار مبنى من الحجارة الصخرية من الجبال المجاورة · وكان به ٢٤ برجا و ٥ أبواب سماها المصريون باسم باب المحاكم – باب الفتوح – باب النصر – باب الرحمة – باب السلام ، وأما بيوت جميع سكان المدينة فهى مسقفة بالأخشاب ، وكان أهلها متمسكين بالشريعة الإسلامية على المذهب الشافعى كما كان أكثرهم يتكلمون اللغة العربية ويفضلون الفلاحة والتجارة ·

وكانت مدينة هرر نقطة تتوسط طريق القوافل ، مما جعل منها مركزا تجاريا فى القرن الإفريقى ، وكانت تمر بها معظم التجارة الآتية من الحبشة إلى زيلع وبربرا وتاجوره وجميع مناطق العفر ، وكان حاكمها فى تلك الفترة السلطان محمد عبدالشكور ، وهكذا أصبحت إدارة هرر تحت الإدارة المصرية·

كما أن الحكومة المصرية بعد أن بسطت نفوذها فى هرر عمدت إلى التفرغ لمصالحة القبائل المتنازعة حتى يوصد الباب أمام عملاء الأجانب الذين كانوا يحاولون الإفادة من هذا التنازع ، وقامت بتوزيع الأرزاق ليس على الحكام

المحليين فحسب بل على العلماء والفقراء أيضا، كما وزعت الرايات المصرية على تلك القبائل التى استقبلتها كما لو كانت رمزا للإسلام ومظهرا لالتئامهم تحت السيادة المصرية (١) .

(١) رجب حراز « دكتور » : إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٩- ١٩٠ .

منظران لفتاتان من هرر

وغدت السواحل المصرية بفضل تلك الإجراءات فى مأمن من التدخل الأجنبى ، وقد بذلت بريطانيا بعض المساعى لدى الحكومتين العثمانية والمصرية لكى يسمحا بمرور قوات الحملة البريطانية الموجهة ضد الحبشة عبر الأراضى العثمانية المصرية ، فوافق الباب العالى كما وافق إسماعيل على مرور هذه القوات عبر الأراضى الخاضعة للسيطرة المصرية · ومع أن الحكومة المصرية أمدت الحملة بكل مساعدة ممكنة ، فإن هذا الاتجاه الودى لم يمنع حكومة القاهرة من اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لحماية المصالح المصرية فى تلك المناطق، فأرسلت تعزيزات عسكرية إلى سواكن ومصوع · وعينت فى نوفمبر ١٨٦٧ إسماعيل عبدالقادر باشا محافظا على سواحل إفريقيا الشرقية·

ومما لاشك فيه أن مصر على الرغم من أنها لم تجن مغنما مباشرا من الحملة البريطانية، فإن هذه الحملة هيأت لمصر ظروفا استطاعت أن تؤكد من خلالها أمام أعين بريطانيا حقوق سيادتها على الساحل الإفريقى للبحر الأحمر حتى باب المندب· وتدعيما لتلك السيادة كونت أسطولا مصريا فى أوائل نوفمبر ١٨٦٧ بقيادة محمد جمالى بك ، ومنذ أوائل عام ١٨٧٠ صدرت الأوامر إلى جمالى بالإبحار بالأسطول المصرى إلى شواطئ ذلك الساحل، مما أزعج السلطات البريطانية فى عدن، فقامت بنشاط مضاد للمصريين، وبادر محمد شريف باشا ناظر الخارجية فى أوائل يونيو ١٨٧٠م بإرسال مذكرة إلى الكولونيل ستانتون Stanton قنصل بريطانيا العام فى القاهرة، أكد فيها سيادة مصر على كل ساحل البحر الأحمر الإفريقى ، مؤكدا أن هذه الأراضى هى أراضى عثمانية آلت إلى مصر بمقتضى فرمان سلطانى ، كما أن مصر

لا تزال تدفع جزية سنوية مقابل ذلك ، فلا يسع الحكومة المصرية أن تترك الحقوق الثابتة التى لها على هذه البلاد (١) .

وفى ربيع الأول ١٢٨٧ هـ (أغسطس ١٨٧٠م) فُصِلت محافظات مصوع وسواكن وبربره وغيرها من الأقاليم السودانية المطلة على البحر الأحمر، ومديرية التاكة، عن حكمدارية السودان، وشكل منها جميعا محافظة عرفت بـ « محافظة سواحل البحر الأحمر » كما ذكرنا ، وعين أحمد ممتاز محافظا لها باسم «مدير عموم شرقى السودان، ومحافظ سواحل البحر الأحمر» (٢) ، وشرع أحمد ممتاز يتنقل بين مدن الساحل من مصوع إلى مضيق باب المندب ٠وتلك المنطقة لا تنزل بها قبائل الدناكل (العفرية)، وتعرف الآن بمديرية دنكاليا وهى إحدى مديريات إريتريا٠ ونرى أن التقرير الذى كتبه ممتاز باشا فى ٢٤ محرم ١٢٨٨ هـ (٢٦مارس ١٨٧١م) (٣) يعد من أهم التقارير عن هذه المناطق وإمكان إفادة الدولة الإسلامية الإفريقية من هذه الأدلة، وكان أهم ما جاء فى هذا التقرير أنه ذكر أن المشاجرات كانت ما تزال قائمة بين بعض أهالى تلك المناطق، وكان جمال بك قد عقد الصلح معه ، على أن يقوموا بدفع دية من قتلوه، ولكن الأهالى التمسوا من الحكومة أن تدفع لهم هذه الدية، فلم يتراجع ممتاز باشا فى ذلك ودفع الدية المطلوبة، كما صرف لهم

---

(١) محمد فؤاد شكرى « دكتور » : مصدر سابق ، ص ٤٩٠

(٢) شوقى عطاالله الجمل «دكتور» : مصدر سابق، وثيقة رقم ٣٠، ص ١٠٣٠

(٣) شوقى عطاالله الجمل «دككتور» : وثيقة رقم ٤١ (٢٤ محرم ١٢٨٢ هـ – ٢٦ مارس ١٨٧١م) ، ص ١١١ – ١١٦ ٠

بعض الإعانات لوضع حد لهذه المشكلات وقد رحّب الأهالى بالعلم المصرى ورفعوه وكوّنوا حرسا خاصا من بينهم للمحافظة عليه نظير أجر سنوى. واستطرد ممتاز باشا فى تقريره وذكر أنه نزل أرض رحيتا فى الثامن من ذى الحجة ١٢٨٧ هـ وتقابل مع حاكمها المحلى الشيخ برهان محمد فصرف له متأخر مستحقاته، ورتب بعض العساكر من الأهالى لخفارة البيرق وحفظ الحدود ، وصرف لهم مرتباتهم لثلاثة أشهر مقدما ، كما أعطى للشيخ المذكور صندوق بارود للاستعانة به فى رد العدوان على منطقته ثم توجه بعد ذلك إلى رأس عصب، ثم بيلول ومنها إلى ميناء زولا، وقد لفت النظر إلى أهمية هذا الميناء، حتى وصل إلى مصوع ، وتطرق إلى ذكر العمران الذى أخذ يعم فيها ، وأن الأهالى والتجار أخذوا يبنون بيوتهم بالأحجار ويبيضونها بالجير بعد أن كانت بالقش الذى كثيرا ما تسببت عنه الحرائق، واقترح منح الأراضى فيها بدون مقابل لكل من يطلب زيادة العمران .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرحلة التفقدية والتى قام بها ممتاز باشا، كان لها أثر طيب فى نفوس الأهلين بتلك المناطق .وتشير إحدى الوثائق (١) إلى أن زعماء وحكام الجهات المحيطة بـ « بيلول » « وهى إحدى المدن الرئيسية فى مديرية دنكاليا » اتصلوا بالسلطات المصرية وأكدوا أنهم من المسلمين ، وأعربوا عن ارتياحهم لاتساع ملك الدولة العليا، وعن استعدادهم للخضوع للإدارة المنظمة الحديثة التى جاء المصريون بها ، واستعدادهم للمساهمة فيها

---

(١) مكاتبة رقم ٢٦ فى ٢٥ رجب ١٢٨٧ ، انظر ما جاء بصددها فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر ، وثيقة ٣٨ ، ص ١٠٨ .

بكل إمكانياتهم ٠

ويدل ذلك على مدى ما بذله المصريون فى تلك المناطق من جهد حضارى ومالى مما كان له أثره الواضح فى عمرانها واستتباب الأمن فيها ٠ لقد اعتبرت الإدارة المصرية أن هذه المناطق تمثل عمقا طبيعيا وحضاريا لمصر الأم ، ولذلك فقد بذلت لها الكثير ، فضلا عن أن المصريين – كعادتهم – سلكوا مسلكا طيبا فى تلك المناطق ، وقد شهد بذلك سعادة غالبية الأهالى وإسراعهم فى الانضواء تحت مظلة هذا الحكم رغبة فى تمتعهم بما كان يتمتع به غيرهم فى تلك المناطق – من أمن ورخاء ٠٠ وإن كان قبول بعض ذوى النفوس الضعيفة منهم للعروض التى قدمتها الدول الأوروبية عن طريق عملائها والتى صحبتها منح مالية مغرية، قد أدى إلى استغلال الخلافات التى كانت تنشب بين الأهالى بعضهم بعضا، وأخذوا يعملون على توسيع الفجوة فيما بينهم خصوصا وأن العصبيات القبلية كانت على أشدها ، وإن خمدت حينا فإنها كانت تشتعل فى أحيان كثيرة ، وكانت الحكومة المصرية تبذل قصارى جهدها فى توحيد الكلمة فى تلك المناطق ، وعملت على تدعيم إدارتها فيها ، فعمدت إلى إلغاء حكمدارية السودان ومحافظة عموم سواحل البحر الأحمر وتقسيم تلك المناطق إلى محافظات مستقلة لتصبح قبضة الإدارة فيها قوية ٠

وأوصى منزنجر باشا فى الثانى عشر من ديسمبر ١٨٧٢م بإقامة نقط عسكرية فى الجهات الساحلية حتى باب المندب ، وذلك وفقا لنشاط عملاء الدول الأجنبية الذين جاءوا يسعون إلى الصيد فى الماء العكر ، وتطلّب الأمر اختيار نقط مراقبة يمارس منها رجال الأمن مهمتهم ، والمحافظة على السلم

بين الأهالى على طول هذه السواحل. ولم تعارض الحكومة المصرية فى ذلك بل أصدرت أمرها فى يوليو ١٨٧٣م باختيار رضوان بك سوارى وابور الصاعقة بالاضطلاع بهذه المهمة، كما أصدرت الحكومة أمرا بتعيين مهندس من ضباط أركان الحرب للأمانة الدائمة بمحافظة مصوع، والقيام بالأشغال العامة .

وعملت مصر على تحسين الأسواق فى تلك الجهات فأنشأت الطرق وشجعت الأهالى على المجىء بمتاجرهم إليها، وكانت التجارة حرة من كل قيد، كما اهتمت بصحة الأهلين بتلك النواحى (١) . ومما يدل على مبلغ ما وصلت إليه حالة هذه الجهات فى ظل الإدارة المصرية من الاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادى أن عدة قبائل عربية قد بدأت فى الزحف من رافع وينبع إلى تلك الجهات بقصد الاستيطان والزراعة ورعى المواشى (٢) .

النفوذ الاستعمارى الأوروبى ونشاط عملائهم فى هذه المنطقة ورد فعل الحكومة المصرية : ١٨٧٠م - ١٨٧١م

فى مستهل هذه الدراسة تحدثنا عن الأهمية الاستراتيجية لتلك المناطق التى عرفت فيما بعد باسم إريتريا ، وكيف أن عملاء الأجانب تربصوا بها النوائب . وأخذت تتوالى على تلك المناطق بدون رغبتهم فى شراء أراض أو

---

(١) انظر المصدر السابق ، وثائق أرقام ٤٧-٤٩-٥٠-٥١- من ص ١٢٤ إلى ص ١٢٨ .

(٢) المصدر السابق ، وثيقة رقم ٥٥ ، ص ١٣٣ .

فتح متاجر أو القيام بنشاط صناعى أو خلافه ، وبعد أن كانوا يتبعون طرقا غير مشروعة بالشراء مثلا ممن لا شأن لهم بالأراضى، كصيادى السمك ، أو من أحد المشايخ · وقد أخذ الشراء وامتلاك الأجانب للأراضى طريقا رسميا صرحت به الحكومة – أسوة بما هو متبع فى مدن القطر المصرى – دون مراعاة لظروف تلك الأقاليم النائية المعرضة لحيل الأجانب وأطماعهم · ولما تكاثر عدد الأجانب فى تلك الجهات استدعى الأمر تعيين قناصل خاصة للدول البحرية والتجارية منها ، وبدأ هؤلاء القناصل يزجون بأنفسهم فى الأحوال الداخلية والخارجية لهذه الأقاليم ·

ومشكلة عصب أعطتنا صورة واضحة لبعض الوسائل والأساليب التى اتبعتها إحدى الدول الأجنبية وهى إيطاليا لوضع يدها على المناطق المهمة فى شرق إفريقيا على وجه الخصوص · وترجع نواة النفوذ الإيطالى فى تلك المناطق إلى النشاط التنصيرى فى هذه الجهات ، ومن أشهر المنصرين الذين لعبوا دورا بارزا فى هذا المجال القس جوزيف سابيتو Guisephe Sapetto حيث استطاع هذا القس أن يتصل بشيخ قبيلة رحيتا «برهان بن محمد» وبغيره من زعماء الدناكل فى نوفمبر ١٨٦٩م ووفق فى أن يشترى ويستأجر باسم شركة روباتينو الإيطالية للملاحة Ruppattino Steams Company جهات واسعةمن خليج عصب ورفع عليها العلم الإيطالى فى ١٣ مارس ١٨٧٠م (١)·

ولماعلم الشيخ أبوبكر إبراهيم شحيم حاكم زيلع بأمر تلك الصفقة

---

(١) محمد عثمان ابو بكر : مصر سابق ، ص ٣٩٧·

أوعز إلى الشيخ برهان بالتوجه إلى عصب للاحتجاج على تلك الصفقة وليبلغ النصرانى سابيتو بأن الأراضى التى اشتراها خاضعة للسلطان العثمانى ، وليس لأحد سلطة عليها ، أو حق التصرف فيها ٠

وكان وكيل المحافظة علاءالدين باشا قد أغضبه نزول الإيطاليين بعصب فأرسل فى إبريل ١٨٧٠م – دون علم الحكومة المصرية – إحدى السفن الحربية تقل فصائل من الجند لاتخاذ اللازم ٠ ونزل القائد ومعه بعض الجنود وأخذوا فى البحث عن مشايخ الدناكل الذين تعاقدوا مع سابيتو ، ثم اقتحم الكوخ الخشبى الذى كان الأخير قد أقامه هناك بوصفه مكتبا لشركة روباتينو وأنزل العلم الإيطالى ورفع العلم المصرى وترك فى المكان بعض الجنود للحراسة ٠٠ وعلى ذلك تكون السلطات المحلية المصرية قد أخذت بزمام المبادرة وتصرفت بإيجابية فى حين أن الحكومة المصرية اكتفت بتقديم الاحتجاجات٠ ففى السابع والعشرين من مايو ١٨٧٠م أبلغ شريف باشا ناظر الخارجية دى مارتينو De Martino القنصل الإيطالى العام فى القاهرة أن الوالى كلفه بالاحتجاج على التعدى الواضح على سلامة الأراضى المصرية ٠

وشفع شريف باشا هذا الاحتجاج بآخر مكتوب سلمه فى أول يونيه إلى دى مارتينو، أكد فيه أن الأراضى التى احتلتها شركة روباتينو الإيطالية تابعة للحكومة المصرية، ومن ثم فإن هذا البيع باطل، وذكر أن الحكومة المصرية لا تمانع فى منح الشركات الملاحية التى تبحر سفنها إلى الشرق الأقصى حق استخدام الأراضى التى ترى أنها فى حاجة إليها ، وإنما يكون هذا بصفة تأجير ، وبمقتضى الشروط التى تضعها الحكومة المصرية نفسها وتلتزم بها هذه الشركات ٠

لكن الحكومة الإيطالية قد أغفلت الوضع القانونى لمسألة عصب ، وكتب وزير خارجيتها فى ٢٦ يونيو إلى قنصله فى القاهرة أن على الحكومة المصرية أن تبصرنا بالحق الذى يمكنها بمقتضاه أن تعارض امتلاكا وافق عليه الذين يحتلون الأرض فعلا فى تلك البقاع التى يتمتع فيها الأهالى الوطنيون باستقلال تام ، ثم أضاف متسائلا : إن بائع أومالك الأرض يضمن ما يبيع للمشترى أو المستأجر فهل مصر قادرة على إعطاء هذه الضمانة لشركة روباتينو ؟ وهل فى مقدورها أن تتكفل بالعمل على مراعاتها ؟ كما احتجت إيطاليا على ما قام به محافظ مصوع ضد مكاتب الشركة الإيطالية ٠

ومع أن شريف باشا والخديو إسماعيل قد نفيا علمهما بما قام به محافظ مصوع، فإن الخديو الذى كان فى ذلك الوقت بالآستانة قد استنكر احتلال إيطاليا لساحل خليج عصب وأعلن عدم شرعية الاستيلاء على أراض خاضعة للسيادة العثمانية (١) ٠

وظلت مصر ترفض تحمل مسئولية الحوادث التى قد تنجم عن استخدام سلطتها على أراضيها وتحت ظل علمها ، وأبلغت مصر إيطاليا أنها تنتظر منها ردا بشأن عصب ، وأظهرت تحفظها واحتجت رسميا على أى اعتداء يقع على أراضيها ، وأعلنت احتفاظها بكل حرية للعمل، وبكل ما لديها من وسائل قوة لإجبار الآخرين على الاعتراف بحقوقها وخصوصا بعدما حاولوا تناسيها ٠

---

(١) السيد رجب حراز « دكتور » : إريتريا الحديثة ، ص ٨٦ – ٨٧ ٠

وظلت الأمور عند هذا الحد لمدة عشر سنوات تقريبا منذ نهاية عام ١٨٧١م وحتى بداية عام ١٨٨٢م حيث سكت بعدها كل من الطرفين عن إثارة موضوع عصب، وواصلت مصر سياستها فى هذه المناطق من تعيين شيوخ النواحى على طول الساحل ودفع رواتبهم ، وإرسال سفنها الحربية لزيارة تلك المناطـــق ٠

تجدد النشاط الإيطالى فى مصوع وملحقاتها (١٨٨٠ - ١٨٨٥)

أتاحت الظروف الاستثنائية التى اجتازتها مصر فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات الفرصة أمام الأطماع الإيطالية لمتابعة نشاطها الاستعمارى فى ساحل البحر الأحمر الغربى ، ومما لاشك فيه أن تقرب منليك عاهل شوا من إيطاليا من جهة ، وازدياد النفوذ الأجنبى فى شئون مصر وتقييد سلطة الخديو إسماعيل وعزله فى النهاية (يونيو ١٨٧٩) من جهة أخرى قد شجع إيطاليا على تجديد نشاطها فى تلك المناطق ٠

وما لبث أن عاد مرة أخرى الداعى الإيطالى القس سابيتو إلى ساحل خليج عصب موفدا من قبل شركة روباتينو ليجدد ما انقطع منذ عشر سنوات تقريبا، ولشراء المزيد من الأراضى بحجة استخدامها للأغراض التجارية٠ ونجح سابيتو فى إبرام بضع اتفاقيات جديدة كان أولها بتاريخ ٣ ديسمبر ١٨٧٩ مع الشيخ برهان سلطان رحيتا ، حصلت الشركة المذكورة بموجبه على جزر أم البقر ومجموعة الجزر المسماه درماكيا Darmakia ثم نشط سابيتو فى عقد الاتفاقيات خلال عام ١٨٨٠ ٠

وقدّم على رضا باشا محافظ سواحل البحر الأحمر احتجاجا شديدا على التصرفات التى قام بها القس الإيطالى ٠

اقترح القنصل البريطانى بالقاهرة السير إدوارد مالت ، بناء على تعليمات حكومته ، أن ترسل مصر سفينة ترفع الراية العثمانية على خليج عصب،لكن الحكومة المصرية لم تأخذ بهذا الاقتراح وآثر ناظر الخارجية فهمى باشا أن تصدر الحكومة المصرية احتجاجا رسميا على نزول الإيطاليين فى عصب ٠

ولكن إيطاليا مضت قدما فى طريقها، وخرجت بعثة إيطالية من عصب لاجتياز بلاد الدناكل والبحث عن طريق تجارى يربط عصب بهضبة الحبشة، وارتكبت هذه البعثة من أعمال العنف ما أثار الأهالى الذين أعدوا كمينا فى الخامس والعشرين من مايو ١٨٨١ قضوا فيه على أفراد البعثة الإيطالية، وعرفت تلك الحادثة بمذبحة « بيلول » ، وبالطبع احتجت الحكومة الإيطالية وانتهزت الحكومة المصرية تلك الحادثة وقدمت فى السادس من يوليو ١٨٨١ إلى إيطاليا مذكرة احتجاج ضد شركة روباتينو التى استولت على عصب متجاهلة حقوق السيادة المصرية على تلك المناطق بموجب الفرمانات السلطانية التى أصدرها الباب العالى ٠

ومنذ صيف عام ١٨٨١ رأت وزارة الأحرار البريطانية برئاسة جلادستون أنه من الأفضل ترك الإيطاليين وعدم التعرض لنشاطهم، وذلك حتى لا تتاح الفرصة أمام عدوتهم اللدودة فرنسا لكى تسيطر على الساحل الإفريقى٠لكن الحكومة المصرية ظلت متمسكة بحقوق سيادتها، ومن ثم ناشدت إيطاليا حكومة بريطانيا أن تتدخل للتوصل إلى اتفاقية مع الحكومة

المصرية بشأن عصب ، وأبدت استعدادها لقبول أية شروط فيما عدا إجلاء عصب وقدمت مسودة تلك الإتفاقية فى التاسع من أكتوبر ١٨٨١ (١) . ولكن فى ديسمبر من نفس العام أعلنت الحكومة المصرية على لسان ناظر خارجيتها أن الخديو رفض الاتفاقية وأنه لا يمانع من عقد اتفاقية مماثلة مع شركة روباتينو يمنحها بموجبها أراضى عصب وبعض الامتيازات التجارية، ويحتفظ لنفسه بالسيادة على منطقة عصب .

وحاولت بريطانيا الضغط على الحكومة المصرية لقبول الاتفاقية التى عرضتها إيطاليا ، ونشط إدوارد ماليت قنصلها فى القاهرة ، وأخذ يشرح لدوائر الخارجية المصرية كيف أنه ليس لمصر القدرة على زحزحة الإيطاليين عن عصب ، ولذلك فإنه من المستحسن تنظيم هذا الاحتلال باتفاقية رسمية (٢) .

وجرت محادثات طويلة بين مصر والباب العالى حول مشكلة عصب، وأرسل الأخير يلوم حكومة مصر على سكوتها هذه المدة الطويلة محاولا أن يلقى التبعة عليها ، ويعرض عليها إبداء رأى من إثنين :

١ - أن تعمل الحكومة المصرية على المحافظة على المنطقة المذكورة باعتبارها من أملاك الدولة العثمانية التى لا يمكن التفريط فيها بحال من الأحوال ،

---

(١) نفس المصدر Ibid. 3366 Confed. McDonall, Oct. 1881 .

(٢) السيد رجب حراز « دكتور » : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٩ .

مع الاهتمام بألا يُسمح للإيطاليين بتوسيع حدود الأراضى التى بين أيديهم ٠

٢ - أو يعقد اتفاق بين الدول الثلاث على ألا يتخذ الإيطاليون المنطقة المذكورة قاعدة حربية ولا يتوسعون فيها وفقا لاقتراح الحكومة البريطانية ٠

وأبدى الخديو توفيق رأيه بقبول الصورة الأولى، وذكر أنه ليس من حق المشايخ بيع شيء من أملاك الحكومة ٠ فتصرفات الحكومة الإيطالية عارية عن الصفة الشرعية لاسيما أنها تدخلت فى المسألة لمساندة الشركة الإيطالية، ونقلت المسألة من نطاق الخصوصية المتعلقة بشركة إلى دائرة السياسة - وأول نتيجة ترتبت على هذا هى إقامة نفوذ أجنبى فى البحر الأحمر ، الذى عرف بأنه بحر عثمانى منذ مدة طويلة ٠

وإبان شهر فبراير ١٨٨٢ اجتمع مجلس الوزراء العثمانى بالآستانة لبحث مسألة عصب ، وأصدر قرارا خطيرا مفاده أن اتفاقية عصب المقترحة يجب أن تقبل من جانب مصر ،وإن كان الباب العالى لا يستطيع أن يفرضها على الخديو فرضا ٠

وقد حافظت مصر على موقفها بالرغم من ظروفها الدقيقة فى ذلك الوقت ٠ وقد اجتمع مجلس النظار فى ٢٥ مارس ١٨٨٢ وحضره الخديو ، وناقش المسألة ، ورفض المجلس الموافقة على مشروع الاتفاقية الإيطالية، وكرر استعداده للتفاوض مع شركة روباتينو أو أى شركة أخرى لها أغراض تجارية٠ وأعلن محمود باشا سامى البارودى رئيس المجلس أنه ليس من سلطة مصر عقد مثل هذه الاتفاقية،حيث تنص الفرمانات على سلامة أراضى الدولة

وضرورة المحافظة عليها · وحتى إذا ما قبلت الحكومة مثل هذه الاتفاقية فإن مجلس النواب سيرفضها ·

وأما إيطاليا فقد أعلنت أنها فى غير حاجة لموافقة مصر على إنشاء مستعمرتها فى البحر الأحمر ، وأنها مصممة على الاحتفاظ بالموقف الذى اكتسبته وبحقوقها التى لا يمكن الطعن فيها ، وأنها غير مرتبطة بالتعهدات التى كانت قد عرضتها من قبل ، وأنها ستحافظ على حقوقها المشروعة !!!

ومما لاشك فيه أن وقوع مصر فى قبضة الاحتلال البريطانى منذ دخول القوات البريطانية فى القاهرة فى ١٥ من سبتمبر ١٨٨٢ قد أتاح لإيطاليا الفرصة فى دعم مركزها ليس فى منطقة عصب فحسب بل فى احتلال المزيد من الأراضى فى هذه المناطق ·

وغنى عن القول أن سنوات ١٨٨٢ – ١٨٨٥ لم تشهد فقط احتلال بريطانيا لمصر، بل كذلك شهدت احتلالها لأجزاء من ساحل البحر الأحمر الغربى حتى سواكن جنوبا ·

ولذا فإن الحكومة المصرية كانت قد أبدت فى مطلع ١٨٨٣ استعدادها للاعتراف بالممتلكات الإيطالية فى عصب شريطة عدم توسيع رقعتها ، باعتبار أن ذلك يتعارض مع حقوق الخديو المعترف بها ، ويؤدى إلى إثارة منازعات لا نهاية لها ، ويشجع دولا أخرى على الدخول فى ارتباطات مشابهة مع صغار المشايخ فى ساحل الصومال ·

وفى هذا الوقت اشتدت الثورة المهدية فى السودان ، وجرت الاستعدادات لإخلاء الساحل شمال عصب ·

وفى أواخر ١٨٨٤ أبرق الكولونيل تشمبرسيد حاكم سواكن إلى القاهرة بأنه عزم على أن يسحب القوات المصرية النظامية من بيلول بالقرب من عصب ، وكذلك من إرافلى « إحدى مدن مديرية إكلى قوزاى » بدعوى أنها تكلف نفقات كثيرة رغم قلة أهمية هذين المكانين ، وتساءل هل يسلم بيلول وإرافلى للمشايخ المحليين ؟ فكانت إجابة نوبار باشا - رئيس مجلس النظار وقتذاك - أن الحكومة المصرية تفضل تسليم هاتين المنطقتين إلى المشايخ المحليين وليس للأحباش ، ولكنه قد أعرب عن رغبته فى عدم الانسحاب من أى منهما قبل الاتصال بالباب العالى · وقد كانت خطوات الحكومة الإيطالية أسرع، حيث تمكنت الحامية الإيطالية من احتلال ميناء بيلول فى ٢٥ يناير ١٨٨٥ · وأبرق الخديو توفيق فى اليوم نفسه إلى الصدر الأعظم بأن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تعزز حاميتها هناك أو تتخذ أية وسائل لمنع احتلال الإيطاليين لبيلول وأن سفنا إيطالية أخرى لا تعرف وجهتها تعبر قناة السويس ·

وتقاعست الدولة العثمانية ولم تلق بالا لهذا الموضوع · وانتهزت الحكومة الإيطالية تلك الفرصة خاصة وأنها وجدت تشجيعا من بريطانيا· وصح عزم إيطاليا على احتلال مصوع زاعمة أنها خطوة ملحة لتوطيد وتأمين الملاحة فى البحر الأحمر ، وأن الراية العثمانية ستترك مرفوعة على مصوع·

وتذرعت إيطاليا بمقتل الرحالة الإيطالى جوستافو بيانكى J.Bianchi على أيدى أفراد من الدناكل ، هذا بالإضافة إلى أن موقف رئيس النظام نوبار باشا قد شجعهم على احتلال مصوع، فحين وصلت المذكرة الإيطالية فى أول فبراير ١٨٨٥ التى توضح مدى استعداد حكومته لضمان الرعايا الإيطاليين

على سواحل البحر، كان رده أن حكومته قد لفتت نظر الباب العالى إلى حالة الفوضى والاضطراب التى تسود الإقليم (١) ٠

وهكذا تعاون رئيس النظار الأرمنى مع الأجانب على وضع الدولة فى موقف لا تحسد عليه ، حيث وضعها أمام الأمر الواقع وحرمها من عناصر الدفاع عن حقوقها الإقليمية ٠

فأسرع الصدر الأعظم بالكتابة إلى الخديو، ووصلت الأوامر فى الثالث من فبراير ١٨٨٥ محذرة إياه بالموافقة ولو ضمنا على احتلال الإيطاليين لمصوع أو سحب الحامية المصرية الموجودة بها ، لكن نوبار باشا قد اهتم بذلك الجزء الشكلى من الأوامر دون أن يحاول تطبيق روح هذه الأوامر ٠ ومضت إيطاليا فى احتلالها مصوع وجردت الحامية المصرية من أسلحتها وطردتها، واضطر الخديو توفيق إلى إبلاغ الباب العالى بهذا الأمر ورفض الاعتراف بأى تهاون مع الإيطاليين فى احتلالهم لمصوع ٠٠ وراح السفير العثمانى فى بريطانيا يحتج على نزول القوات الإيطالية فى مصوع مهددا بعزم الباب العالى على استخدام القوة المسلحة لطرد الإيطاليين ليس من مصوع فحسب بل من ساحل البحر الأحمر الغربى برمته ، مما قد يؤدى إلى نشوب الحرب بين تركيا وإيطاليا ٠ ونصحت الحكومة البريطانية السفير العثمانى بأن يسوى الخلافات بالطرق الودية ٠ وساد الهياج فى تركيا وسرت الشائعات بأن الحكومة قد أصدرت أوامرها لثلاث بواخر بالاستعداد للتوجه إلى البحر الأحمر لإرغام إيطاليا على الجلاء عن المناطق التى احتلتها ٠ لكن الباب العالى استمر فى

---

(١) محمد عثمان أبو بكر ، مرجع سابق ٠

تقديم احتجاجاته حتى بعد أن بدأت إيطاليا فى أوائل مارس ١٨٨٥ الزحف على المواقع المصرية فى مصوع ، وأرغمت الحامية المصرية على مغادرتها فى أوائل ديسمبر ١٨٨٥ · وبذلك تقلص الحكم المصرى فى تلك المناطق الاستراتيجية المهمة من منطقة القرن الإفريقى ، واقتسمت الدول الإستعمارية فيما بينها السلطة والنفوذ فى هذه الجهات · وأخذ توسع الحبش مكانه فى هذه المناطق بعد أن ضعفت السلاطين الإسلامية التى كانت قد قامت فى تلك البلاد فوضعت فرنسا يدها على جيبوتى والمناطق المجاورة لها وكونت ما يعرف بالصومال الفرنسى (جيبوتى) حاليا · بينما مدت إيطاليا نفوذها من منطقة عصب ومصوع وكونت مستعمراتها فى إريتريا وكان نصيب بريطانيا يتمثل فى المناطق المهمة المواجهة لعدن ، فكونت ما يسمى بالصومال البريطانى (شمال الصومال) حاليا ، واتفقت مع إيطاليا على الحدود بينها وبين الإقليم الجنوبى الذى كون الصومال الإيطالى سابقا · وظلت هذه الأقاليم الإفريقية تناضل حتى استطاعت أن تنال استقلالها وأصبحت دول القرن الإفريقى دولا بعد أن كانت إمارات وسلاطين منفصلة بعضها عن بعض، وكونت دولا ذات سيادة تعرف اليوم باسم دول القرن الإفريقى، وتوزع العفريون والصوماليون الجالا « أرموا » فى هذه الدول :

إريتريا – الصومال – جيبوتى – إثيوبيا – ونجد كما أوضحنا أن العفريين يتواجدون فى الحدود الدولية الثلاثة ·